الأمم المتحدة

A/C.5/58/SR.10

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
25 February 2004
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة العاشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ٩/٣٠

الرئيس: السيد كمونيتشيك ..... (الجمهورية التشيكية)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢٣ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢١ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-58238 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ٩/٣٥.

البند ١٢٣ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع) (A/58/531)

١ - **الرئيس:** ذكر بأن اللجنة ستجتمع من الساعة ٩/٣٠ إلى الساعة ١٢/٣٠ ومن الساعة ١٤/٣٠ إلى الساعة ١٦/٤٥ خلال شهر رمضان. واقترح أن تستمر المناقشة العامة بشأن البند ١٢٣ من جدول الأعمال إلى أن يحين موعد عرض الأمين العام للميزانية البرنامجية المقترحة، وبعد ذلك يدعى الأعضاء إلى الإدلاء ببياناتهم بشأن هذا البند إلى أن تنتهي قائمة المتكلمين. وبعد ذلك تواصل اللجنة النظر في البند ١٢٣.

٢ - وقد تقرر ذلك.

٣ - **السيدة برتيني** (وكيلة الأمين العام للشؤون الإدارية): عرضت نسخة مستكملة من العرض الذي قدمته في الأسبوع الماضي، وأعلنت مع الارتياح أن سداد ثماني دول للمتأخرات المستحقة عليها في الميزانية العادية رفع عدد الدول التي سددت أنصبتها كاملة من ١١٣ إلى ١٢١ دولة في حين بلغ عدد الدول التي لم تسدد أي قسط ٢٧ دولة. وفيما يتعلق بميزانيات المحاكم الدولية، أعربت وكيلة الأمين العام عن الاعتذار لثلاثة بلدان هي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والاتحاد الروسي وفانواتو، التي وردت أسماؤها خطأ في قائمة الدول التي لم تسدد أي مبلغ في عام ٢٠٠٣، والبالغ عددها ١٠٧ من البلدان، علما بأن بعض البلدان فقط سددت جزءا من متأخراتها منذ ذلك الوقت. وذكرت أن عدد البلدان التي سددت اشتراكاتها كاملة قد بلغ حتى الآن ١٥ بلدا، أضيف إليها بلدان هما ليختنشتاين وسيراليون اللذين أدرجا في القائمة منذ ٣٠ أيلول/سبتمبر، كما أن هناك بلدانا أخرى تستعد لسداد اشتراكاتها كذلك.

٤ - **السيد مانتوفاني** (إيطاليا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي و البلدان المنضمة إليه (إستونيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا) وكذلك البلدان المنتسبة إليه (بلغاريا، وتركيا، ورومانيا) وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية (أيسلندا، ليختنشتاين، والنرويج) وأعرب عن القلق لانخفاض عدد البلدان التي لم تسدد اشتراكاتها في الميزانية العادية كاملة. وأوضح أن مواصلة الاقتراض من الأموال المخصصة لعمليات حفظ السلام المنتهية والذي ساعد حتى الآن على تسوية المشاكل المالية حل قد لا تستطيع الأمانة العامة أن تلجأ إليه بالفعل بسبب نضوب مصدر السيولة هذا بسرعة. وفضلا عن ذلك، فإن هذا الإجراء يعاقب الدول الأعضاء التي سددت اشتراكاتها في الموعد المحدد. ثم قال إنه نظرا لأن الدول الأعضاء ليست مستعدة للوفاء بالتزاماتها، كما لاحظت ذلك وكيلة الأمين العام، فمن الأفضل عدم الزيادة في النفقات المدرجة في الميزانية العامة. ومن المهم أن تسدد الدول الأعضاء متأخراتها، وأعرب في هذا الصدد عن رغبة الاتحاد الأوروبي في أن يسدد البلد الذي عليه أكبر قسط في الميزانية اشتراكه ابتداء من عام ٢٠٠٤ في بداية السنة وليس في آخرها.

٥ - وتابع قائلا إن المحكمتين الدوليتين تواجهان حالة مالية هشة، ونظرا لأن حالتهما المالية سلبية، فقد تم اللجوء أيضا إلى الاقتراض من أموال بعثات حفظ السلام مما رفع حجم هذه القروض إلى ٤١ مليون دولار. وذكر أن عدد البلدان التي لم تسدد اشتراكاتها إلى المحكمتين الدوليتين يشكل مصدر قلق كبير. وفيما يتعلق بالخطة الإطارية للمعدات، قال إن الاتحاد الأوروبي يساوره أيضا القلق لأن عدد الدول التي سددت اشتراكاتها كاملة بلغ في ٣٠ أيلول/

سبتمبر ٦١ دولة فقط، في حين لم تدفع ١٢٧ دولة عضو أي مبلغ.

٦ - وأعرب مع ذلك عن ارتياح الاتحاد الأوروبي لأن حجم الاشتراكات التي لم تسدد في إطار أنشطة حفظ السلام ينخفض باستمرار إلى أن بلغ ١,٣ مليار دولار. وقال إن هذا الرقم لئن كان لا يزال مرتفعا جدا فإنه أمكن خفض حجم الدين المستحق للدول الأعضاء التي ساهمت بوحدات ومعدات، وأن الأمانة العامة ستكون قد تجاوزت بحلول نهاية السنة الهدف الذي حددته لنفسها، أي سداد ما يعادل ديون سنة كاملة.

٧ - **السيدة عفيفي** (المغرب): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وأكدت أنه يجب أن تتوفر للمنظمة الموارد الكافية، خاصة وأنها تنفذ عملية إصلاحات متعمقة، وذلك من أجل إنجاح البرامج والأنشطة التي وافقت عليها الدول الأعضاء. وذكرت أن الحالة المالية للمنظمة لا تزال هشة نظرا لأن المبالغ التي لا تزال مستحقة على الدول الأعضاء بلغت في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ ما قدره ٣٨٠ ٢ مليون دولار. لذلك فإن الأمين العام مضطر إلى الاقتراض من أموال بعثات حفظ السلام غير أن هذه الممارسة تؤدي إلى تأخير سداد المبالغ المستحقة للدول المساهمة بوحدات ومعدات. وغالبية هذه الدول هي دول نامية، وهي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ وتتحمل نتيجة لذلك عبئا مضاعفا لأنه على الرغم من الصعوبات التي تواجهها، فإنها تسدد التزاماتها المالية. ولذلك يجب وضع حد لهذه الحالة.

٨ - وتابعت قائلة إن مجموعة الـ ٧٧ والصين ترى أن الحالة المالية لمنظمة الأمم المتحدة سوف لا تتحسن ما لم تكف الدول الأعضاء عن فرض شروط للوفاء بالالتزامات التي يفرضها عليها الميثاق. وفي حين كررت تأكيد تضامنها مع الدول الأعضاء التي تواجه أزمات اقتصادية حقيقية، وقالت إن مجموعة الـ ٧٧ تذكر بأن على جميع الدول أن تسدد اشتراكاتها كاملة في الوقت المحدد ودون شروط.

٩ - **السيدة غاباي** (بيرو): تكلمت باسم مجموعة ريو (الأرجنتين، وإكوادور، وأروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبنما، وبوليفيا، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وشيلي، وغواتيمالا، وغيانا، وفنزويلا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهندوراس) وأعربت عن ارتياحها لطريقة عرض التقرير بشأن الحالة المالية للمنظمة. وقالت إن مجموعة ريو يساورها القلق إزاء تدهور الحالة المالية كما أشار إلى ذلك التقرير في عام ٢٠٠٢، لا سيما الحالة المالية للمحكمتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة. وأعربت عن القلق لانخفاض عدد الدول الأعضاء التي تسدد أنصبتها كاملة. فذكرت أنه يجب على الدول الأعضاء أن تسدد التزاماتها كاملة وفي الوقت المحدد ودون شروط من أجل إخراج المنظمة من أزمتها. ثم قالت إنه تجدر الإشارة مع ذلك إلى مراعاة حالة الدول الأعضاء التي تواجه صعوبات اقتصادية حقيقية.

١٠ - وتابعت كلامها فأعربت عن الأسف لعدم التمكن من وضع حد للممارسة المتمثلة في الاقتراض من أموال عمليات حفظ السلام لتمويل الأنشطة المنصوص عليها في الميزانية العادية. وأوضحت أن هذا الحل يعوق تسديد المبالغ المستحقة إلى الدول المساهمة بقوات ومعدات ويثقل كاهل هذه الدول التي ليس عليها فقط الوفاء بأنصبتها بل وكذلك تحمل عبء ديون المنظمة. وذكرت أنه تجدر الإشارة إلى أن غالبية هذه الدول هي بلدان نامية بإمكانها أن تستخدم هذه الموارد لتلبية احتياجاتها الأساسية.

١١ - **السيد مكاي** (نيوزيلندا): تكلم أيضا باسم أستراليا وكندا، وأعرب عن قلقه للعرض الذي قدمته وكيلة الأمين العام والذي يشير فيما يبدو إلى أن الدول الأعضاء ترى إن باستطاعتها أن تقرر المسألة التي تشكل التزاما قانونيا أو عكس ذلك. وذكر أن الحالة المالية للمحكمتين الدوليتين مثيرة للجزع بوجه خاص، ذلك أن مبلغ الاشتراكات التي لم تسدد قد بلغ مستوى قياسيا. ففي ٣٠ أيلول/سبتمبر بلغ عدد الدول التي لم تسدد أي قسط من اشتراكاتها ١١٦ بلدا، من بينها ١٠ بلدان أعضاء في مجلس الأمن أو ستكون أعضاء فيه ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. ومنذ ذلك الوقت انخفض قليلا عدد هذه البلدان علما بأن الرصيد المالي للمحكمتين أصبح سلبيا منذ حزيران/يونيه الماضي، ولذلك قال إنه يتساءل عن الآثار التي ستترتب على ذلك في الأمد الطويل إذا ما دامت هذه الحالة كما هي عليه.

١٢ - وتابع قائلا إنه إذا كانت حالة عمليات حفظ السلام مرضية بدرجة أكبر، فإنه يجب مع ذلك توخي الحذر. وأعرب عن تقديره للجهود التي تبذل من أجل سداد المبالغ المستحقة بسرعة إلى البلدان المساهمة أكثر من غيرها في عمليات حفظ السلام بتوفير الوحدات والمعدات، غير أنه ذكَّر بأن قدرة الأمم المتحدة على تسديد هذه المبالغ تتوقف مباشرة على سداد جميع الدول الأعضاء لاشتراكاتها. وأعرب عن الاعتقاد بأن المشاكل المالية التي تواجهها بعثات كل من كوسوفو وقبرص والصحراء الغربية تعزى في الواقع إلى سداد الدول لجزء فقط من اشتراكاتها أو لأنها لم تسدد أي مبلغ منها كما تساءل عما إذا كان ذلك سيؤثر في البلدان التي ساهمت بوحدات ومعدات في هذه البعثات. وأشار إلى أن السيولة المتوفرة لدى البعثات المنتهية أصبحت لا تكفي لسد العجز. وأوضح أنه لا يمكن لذلك أن يستمر الاقتراض من أموال بعض عمليات حفظ السلام مدة طويلة من أجل تمويل الأنشطة المقررة في الميزانية العادية.

١٣ - وأضاف قائلا إن لموعد سداد الاشتراكات تأثير كبير على أنشطة المنظمة. ولتوضيح ذلك قال إنه لنفرض أن الدول الأعضاء لا تفي بجميع التزاماتها المالية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، فإن عدم السيطرة على التدفقات المالية خلال السنة سيعوق تنفيذ البرامج. وأعرب عن الأمل في أن تقدم الأمانة العامة توضيحات في هذا الشأن. وتساءل بوجه خاص عن الوقت المناسب الذي ينبغي أن يتم فيه إعادة النظر في الأنشطة الممولة من الميزانية العادية ومن ميزانية المحكمتين إذا ظل تدفق الأموال غير كاف.

١٤ - **السيد أجيمان** (غانا): أيد البيان المقدم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين تأييدا كاملا وأعرب عن استيائه من الحالة المالية للمنظمة التي لم تتحسن حقا. وأشار في هذا الصدد إلى زيادة الاشتراكات غير المسددة واستمرار المشاكل المالية وتواصل الاقتطاع من حسابات بعثات حفظ السلام المنتهية، رغم مطالبة الجمعية العامة في القرار الذي اعتمدته في عام ٢٠٠٢ بالإسراع بتسديد مستحقات الدول الأعضاء المساهمة بقوات البالغة ٨٤ مليون دولار. وفي ضوء الوضع الصعب الذي تجتازه المنظمة، دعا الدول الأعضاء إلى الامتثال للالتزام الذي فرضه الميثاق عليها بالمشاركة في نفقات المنظمة. وفي هذا الصدد، دعا الدول الأعضاء التي لم تسدد بعد اشتراكاتها كاملة، لا سيما الدول الأعضاء التي عليها متأخرات كبيرة، إلى اتخاذ تدابير لمعالجة هذا الوضع. وأوضح أن عدم كفاية الأموال المخصصة للمنظمة تحد من قدرتها على تحقيق أهدافها.

١٥ - واستطرد قائلا إن هذا ينطبق بوجه خاص على الأنشطة الهادفة إلى حفظ السلام والأمن الدوليين. ومن جهة أخرى، أعرب عن قلق غانا إزاء حجم المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات ومعدات، موضحا أن غالبية هذه البلدان، ومن بينها غانا، بلدان نامية تواجه مصاعب جمة. وأكد أن إرجاء دفع مستحقاتها قد يحد من قدرتها على

المشاركة في العمليات. وأفاد أن غانا تحيط علما بالمشاكل المتصلة بإبرام مذكرات التفاهم، لا سيما بالنسبة لثلاث بعثات، وتطلب إلى الأمانة العامة أن تعمل، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء المعنية، على حلها في أقرب وقت ممكن. واعتبر أنه من المشجع ملاحظة التعجيل بتجهيز طلبات الدفع. وفي ختام كلمته، أعرب عن استعداد الوفد الغاني لأن يؤيد، في إطار عمليات حفظ السلام، تحصيل ٢٠٠ مليون دولار من الاشتراكات الإضافية لتمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وذلك بالنظر إلى ما يكتسيه وجود الأمم المتحدة في هذا البلد من أهمية.

١٦ - **السيدة بافلوفسكايا** (الاتحاد الروسي): أشارت إلى أن الحالة المالية للأمم المتحدة قد تحسنت للسنة الثانية على التوالي، موضحة أن ذلك يعود جزئيا إلى الدفعات الهامة التي قدمتها بعض الدول الأعضاء وإلى الانضباط الكبير الذي تحلت به الأمانة العامة في إدارة الشؤون المالية. واستدركت قائلة إن بعض المشاكل لا تزال مستمرة لأن بعض الدول الأعضاء تدفع اشتراكاتها متأخرة أو لا تدفعها بتاتا. وقالت إن ما يثير جزعها بوجه خاص هو أن متأخرات الميزانية العادية تمثل نصف الميزانية السنوية، مما يجبر الأمانة العامة على الاقتراض من ميزانية عمليات حفظ السلام. وفي مقابل ذلك، تحسن وضع عمليات حفظ السلام تحسنا ملحوظا، إذ انخفضت الديون المستحقة للبلدان المساهمة بقوات ومعدات انخفاضا ملحوظا. وأكدت أن هذا التطور يكتسي أهمية كبيرة، لا سيما في ضوء الحاجة إلى مواجهة أزمات جديدة في جميع أنحاء العالم. وقالت بأنه من الضروري للدول الأعضاء، لا سيما الدول ذات الاشتراكات العالية، أن تفي بالتزاماتها قبل نهاية السنة. وأوضحت أن روسيا سددت المبالغ المستحقة عليها رغم ما تواجهه من صعوبات اقتصادية، إذ سددت، في عام ٢٠٠٣ فقط، حوالي ٤٧ مليون دولار لميزانيات مختلفة. وقالت إنها تدرك عدم قدرة البلدان الأكثر فقرا على الوفاء بالتزاماتها المالية بصورة دائمة لأسباب موضوعية.

١٧ - وفي ختام كلمتها، طلبت إلى الأمانة العامة أن تتحقق بدقة من جميع بياناتها قبل نشرها. وقالت إن الوثيقة، التي وزعتها في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، أدرجت روسيا ضمن قائمة الدول التي لم تقدم أي مساهمة في ميزانيتي المحكمتين الدوليتين في عام ٢٠٠٣، في حين أن روسيا ساهمت في ٦ شباط/فبراير بما يصل إلى ١,٣ مليون دولار في ميزانية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، كما أشير إلى ذلك في الوثيقة ST/ADM/SER.B/608.

١٨ - **السيد إيبدا** (اليابان): قال إن بلده مواظب على الوفاء بالتزاماته المالية إزاء المنظمة، إذ دفع ٠٠٠ ٤٢٠ ٢٤٤ دولار للميزانية العادية و ٠٠٠ ٠٨٠ ٥٠٢ دولار لميزانية عمليات حفظ السلام في عام ٢٠٠٣. وأشار إلى البيان الذي أدلت به وكيلة الأمين العام للشؤون الإدارية في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، والذي وصفت فيه بشكل طريف الدول الأعضاء التي سددت اشتراكاتها بـ ''العناصر الجيدة'' والدول الأعضاء التي لم تسددها بـ ''العناصر السيئة''، موضحا أن مثل هذا التبسيط قد تكون له نتائج عكسية. وأكد أن حكومات الدول الأعضاء تفي باشتراكاتها بناء على موافقة دافعي الضرائب، موضحا أن عددا متزايدا من دافعي الضرائب في اليابان ليسوا راضين عن الطريقة التي تعامل به اليابان في الأمم المتحدة، وأن الحصول على موافقتهم باتت رهانا سياسيا كبيرا وأن استمرار اليابان في دفع أنصبة مقررة مرتفعة بهذه الدرجة يزداد صعوبة. وأشار إلى أن دافعي الضرائب في مختلف الدول الأعضاء يلتمسون دليلا يبرهن لهم على أن الأمم المتحدة تدير شؤونها بفعالية وأنها تعمل لصالحهم، مضيفا أن على كل دولة عضو، وعلى الأمانة العامة أيضا، أن تقدم هذا الدليل.

١٩ - وفيما يتعلق بميزانية عمليات حفظ السلام، شدد مرة أخرى على ضرورة إنشاء آلية للتحاور بين مجلس الأمن والبلدان التي تدفع أعلى الاشتراكات من أجل ضمان الشفافية. وقال إن حكومة اليابان قد تجد صعوبة في إقناع دافعي الضرائب إذا لم تتوفر آلية من هذا القبيل. واستدرك قائلا إن اليابان ستبذل مع ذلك كل ما في وسعها للوفاء باشتراكاتها في ميزانيتي المحكمتين الدوليتين، مؤكدا أن من اللازم عليهما الكف عن زيادة نفقاتهما والقيام بترشيد ميزانيتيهما اللتين يشعر اليابانيون بارتياب كبير إزاءهما. وفي هذا الصدد، قال إن تقديم المحكمة الدولية لرواندا استراتيجية إنجاز أعمالها في وقت متأخر، يطرح مشكلة، مضيفا إن وفد بلده يأمل في أن تستخدم المحكمتان مواردهما على الوجه الأمثل وأن تنفذ استراتيجيات الإنجاز تنفيذا كاملا. وأشار إلى أن ١١٣ دولة عضوا لم تدفع أي مبالغ لميزانيتي المحكمتين حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، داعيا الوفود والمحكمتين نفسيهما إلى التساؤل عن أسباب ذلك.

٢٠ - **السيد كوفند** (الهند): قال إن وفد بلده يؤيد البيان الذي أدلى به المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأعرب عن استيائه لكون الدول الأعضاء لا تهتم بالحالة المالية للأمم المتحدة إلا بصورة عرضية رغم بقاء الاشتراكات غير المسددة في مستوى مرتفع، ولكون عدد كبير جدا منها لا يفي بالتزاماته بمقدار ما يعلنه من تشبث بالمنظمة.

٢١ - وأكد الممثل أن الأنصبة المقررة لم تدفع كاملة إلا من قبل ١١٣ بلدا وأن الرصيد النقدي للمنظمة سيظل سلبيا حتى نهاية العام، مما سيجبر الأمم المتحدة على الاقتراض من حسابات عمليات حفظ السلام. وقال إن الاشتراكات المستحقة للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين لم تسجل قط ارتفاعا بهذه الدرجة، الشيء الذي أجبرهما أيضا على الاقتراض من حسابات عمليات حفظ السلام. وأشار إلى أن من بين المتخلفين عن سداد الاشتراكات بلدان صوتت على ولايتي المحكمتين باعتبارها أعضاء في مجلس الأمن.

٢٢ - وقال إنه يرى أن الجانب الإيجابي الوحيد يتمثل في أن مبلغ الاشتراكات غير المسددة لعمليات حفظ السلام يقل كثيرا عما بلغته في عام ٢٠٠٢، في وقت ارتفعت فيه الاشتراكات قيد التحصيل بشكل كبير، موضحا أن الفرق يعزى على وجه الخصوص إلى الدفعات التي يسددها بلد صاحب نصيب مقرر مرتفع. وقال إن الوفد الهندي يشيد بالحد من التأخر في سداد الديون المستحقة للبلدان المساهمة بقوات ومعدات، لكنه يعرب عن خشيته من تأثير الصعوبات المالية التي يشهدها العديد من بعثات حفظ السلام على قدرة المنظمة على دفع مستحقات البلدان المساهمة بقوات.

٢٣ - وقال إن المرء يلاحظ لدى مقارنة المبالغ المتاحة في حسابات عمليات حفظ السلام المنتهية، والالتزامات التي يتعين الوفاء بها في إطارها ومبالغ القروض المقتطعة من حساباتها، يدرك أن ممارسة السلفيات الداخلية، المحبذة في حد ذاتها، تفترض السداد. ويجوز للمرء أن يتساءل كيف يمكن للمنظمة والمحكمتين الجنائيتين الدوليتين مواصلة أنشطتها في ضوء ما وصلت إليه الاشتراكات غير المسددة حاليا، مع العلم أن المبالغ التي يمكن اقتطاعها من البعثات المنتهية لن تصل إلا إلى ٤٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٤.

٢٤ - وأكد أن المشكلة لم تنشأ بسبب الدول الأعضاء التي يتعذر عليها الوفاء بالتزاماتها بسبب صعوبات اقتصادية، بل تنشأ المشكلة لأن عددا كبيرا من البلدان لا يتعامل بجدية مع التزاماته المالية إزاء المنظمة. وأعرب عن أسفه لكون المنظمة تدين في الغالب للبلدان النامية، التي يدفع كثير منها أنصبتها المقررة في الوقت المحدد، ولكون البلدان التي تفي بتوفير القوات والمعدات هي التي تتحمل العبء المالي المتزايد بسبب عدم وفاء بلدان أخرى بالتزاماتها.

٢٥ - وأعرب عن اندهاش وفد الهند من الاكتفاء بتخصيص جلسة واحدة لهذه المسألة، آملا في أن يقدم الأمين العام تقريرا عن تطور الاشتراكات غير المسددة وتأثيرها على أعمال المنظمة والآجال المحددة لدفعها في كل سنة، للنظر فيه في جلسة رسمية وأخرى غير رسمية.

٢٦ - **السيدة باريس بارا** (فنزويلا): قالت إن وفد بلدها يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما المغرب، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وبيرو، باسم مجموعة ريو. وأشارت إلى الملاحظات الرئيسية التي أدلت بها وكيلة الأمين العام للشؤون الإدارية بشأن عدد البلدان التي سددت أنصبتها المقررة في الميزانية العادية، وعدد البلدان التي لا تزال مدينة للأمم المتحدة ووزن البلدان المساهمة الرئيسية فيما بينها؛ والمبالغ المستحقة للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين؛ واضطرار المنظمة والمحكمتين السحب من حسابات عمليات حفظ السلام؛ وتحسن التدفقات المالية لعمليات حفظ السلام في عام ٢٠٠٢، والتقدم المحرز في دفع مستحقات البلدان المساهمة بقوات ومعدات؛ واحتمال عدم دفع هذه المستحقات لهذه البلدان في إطار العمليات التي ستنتهي في عام ٢٠٠٤.

٢٧ - واعتبرت ممثلة فنزويلا أن هذا الوضع المقلق ليس ناتجا عن تملص الدول الأعضاء من أداء واجبها، موضحة أن السبب الحقيقي للأزمة المالية الحالية التي تتخبط فيها الأمم المتحدة يكمن في تباطؤ الاقتصاد العالمي. وأشارت إلى تقرير الأمين العام عن أزمة الديون الخارجية والتنمية (A/58/290) الذي أكد فيه أن الديون الخارجية للبلدان النامية والبلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة تحوّل قد شهدت زيادة في عام ٢٠٠٢، تناهز ٥٢ مليون دولار أي بنسبة ٢,٢ في المائة، وأن أمريكا اللاتينية تختص بنصف إجمالي هذه الزيادة وأن أمريكا اللاتينية لم تسجل تدفقا صافيا لرؤوس الأموال الخاصة في عام ٢٠٠٢، مما يؤكد أن ثمة اتجاها نحو انخفاض صافي تدفقات الاستثمار.

٢٨ - وأوضحت أن فنزويلا، بوجه خاص، تواجه ظروفا دقيقة جدا لتسوية ديونها الخارجية وصعوبات في ميزانيتها نتيجة انخفاض قيمة عملتها الوطنية، وتواجه تضخما راقضا ومشاكل سياسية أدت إلى شل اقتصادها في الربع الأول من عام ٢٠٠٣. وقالت إن بلدها في وضع لا يسمح له مؤقتا بالوفاء بالتزاماته المالية الداخلية والخارجية، لكنه يبذل كل ما في وسعه ليدرج في ميزانيته بند تسوية متأخراته الموجودة حاليا قيد النظر. وقالت إن الدفعة الجزئية التي قدمها إلى الميزانية العادية للأمم المتحدة في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ تبرهن على حسن نيته.

عُلِّقت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠؛ واستؤنفت في الساعة ١٠/٣٥.

البند ١٢١ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ A/58/6 et Corr.1, A/58/6 (Introduction), A/58/6 (Sect. 1), A/58/6 (Sect. 2), A/58/6 (Sect. 3) et Corr.1 et 2, A/58/6 (Sect. 4), A/58/6 (Sect. 4), A/58/6 (Sect. 5), A/58/6 (Sect. 6), A/58/6 (Sect. 7), A/58/6 (Sect. 8), A/58/6 (Sect. 9), A/58/6 (Sect. 10), A/58/6 (Sect. 11), A/58/6 (Sect. 12), A/58/6 (Sect. 13) et Add.1, A/58/6 (Sect. 14/Rev.1), A/58/6 (Sect. 15), A/58/6 (Sect. 16), A/58/6 (Sect. 17), A/58/6 (Sect. 18), A/58/6 (Sect. 19), A/58/6 (Sect. 20), A/58/6 (Sect. 21), A/58/6 (Sect. 22), A/58/6 (Sect. 23), A/58/6 (Sect. 24), A/58/6 (Sect. 25), A/58/6 (Sect. 26), A/58/6 (Sect. 27), A/58/6 (Sect. 28), A/58/6 (Sect. 29), A/58/6 (Sect. 30), A/58/6 (Sect. 31), A/58/6 (Sect. 32), A/58/6 (Sect. 33), A/58/6 (Sect. 34), A/58/6 (Sect. 35), A/58/6 (Income Sect.1), A/58/6 (Income Sect. 2), A/58/6 (Income Sect. 3) et (A/58/7 et Corr.1

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (A/58/16)

٢٩ - **الأمين العام:** قدم الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وأكد أن هذا المشروع يعتبر تجسيدا للآمال المعلقة على المنظمة ونتاجا لقرارات تم فيها توخي الدقة ومراعاة محدودية الموارد المتاحة. وأضاف أن الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ يمثل خطوة جديدة إلى الأمام على طريق إصلاح المنظمة ويكتسي بالتالي أهمية خاصة. وأوضح أن الأنشطة المقترحة فيه تتماشى مع الأولويات المحددة في مؤتمر قمة الألفية وفي المؤتمرات العالمية الكبرى التي عقدت منذئذ. وأفاد أن الميزانية المقترحة الجديدة تقدم في وقت تدفع فيه أحداث كبيرة - الحرب في العراق، وفشل مؤتمر كانكون والهجوم على مبنى الأمم المتحدة في بغداد - المنظمة إلى التساؤل بشأن مجموعة من القضايا الأساسية.

٣٠ - وأشار الأمين العام إلى أن الأنشطة المدرجة في الميزانية البرنامجية المقترحة ستكون أكثر توافقا مع الأولويات المحددة، مثلما وعد بذلك في تقريره المعنون ''تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات'' (A/57/387) ووفقا لقرار الجمعية العامة ٥٧/٣٠٠. وأوضح أن المشروع طلب تخصيص موارد إضافية للتنمية والاحتياجات الخاصة لأفريقيا ونص على إجراء زيادة متواضعة وضرورية في الاعتمادات المخصصة لمكافحة المخدرات، ومنع الجريمة وحقوق الإنسان. وأضاف أنه اقترح إجراء عملية هامة لإعادة تخصيص الموارد بين البرامج الفرعية التي تصل فيها إلى حوالي ١٠٠ مليون دولار، ونقل ٨١٠ وظائف. ونص أيضا على شطب ٩٠٠ ناتج من النواتج العتيقة أو التي ليست لها إلا فائدة هامشية لتكريس مزيد من الاهتمام للمسائل الجديدة. وقال إن هذا الرقم قد يبدو ضئيلا قياسا إلى العدد الكلي للنواتج المدرجة في الميزانية لكن هذه هي أول مرة يبذل فيها مجهود حقيقي في هذا الاتجاه الذي سنستمر فيه مع الحرص على عدم التضحية بأي شيء في البرنامج المحدد.

٣١ - وأكد الأمين العام أيضا أن الميزانية البرنامجية المقترحة يأخذ في الحسبان استنتاجات الدراسات الشاملة التي أجريت بناء على طلب الجمعية العامة بشأن أنشطة المنظمة في مجالي المعلومات وحقوق الإنسان ويعكس الجهد المبذول لتحديث خدمات المؤتمرات وتعزيز إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وأضاف أن المشروع يعتزم تخصيص موارد لتنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهي استراتيجية تهم المنظمة برمتها وتهدف بوجه خاص إلى تحسين موقع المنظمة على شبكة الإنترنت وزيادة حوسبة خدمات الجلسات. وأضاف أن المشروع طلب أيضا زيادة الاعتمادات المخصصة للتدريب الذي يعتبر استثمارا ضروريا.

٣٢ - وأشار الأمين العام إلى أن الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ يأتي في مرحلة جديدة من تنفيذ نهج الميزنة القائمة على النتائج إذ يتضمن مقاييس كمية للنتائج وبيانا واضح للأهداف والنتائج المتوخاة والطريقة التي ستقاس بها والموارد اللازمة لتحقيقها في كل برنامج من البرامج. ومن هذا المنظور الجديد، فإن التركيز ينصب على تحقيق النتائج أكثر مما ينصب على توفير النواتج والخدمات.

٣٣ - وفيما يتعلق بالاحتياجات من الموارد، أكد الأمين العام أن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ جاءت في أضيق الحدود التي يتطلبها تنفيذ الولاية التي أوكلتها الدول الأعضاء إلى المنظمة. وقال إن الميزانية المقترحة تبلغ ٢,٩ مليار دولار قبل إعادة تقدير التكاليف. وهو مبلغ وافقت عليه الجمعية العامة بالإجماع في مخطط الميزانية في عام ٢٠٠٢ يعكس زيادة حقيقية دنيا

يقدر بنسبة ٠,٥ في المائة فقط، أي ١٥ مليون دولار قياسا إلى ميزانية فترة السنتين السابقة. وأكد أن المشروع ينص على إنشاء ١١٧ وظيفة ولا سيما في الفئات ف-٢ و ف-٣ لإضفاء الصبغة الشبابية على ملاك الموظفين وتنشيط الأمانة العامة.

٣٤ - وأعرب الأمين العام عن خشيته من أن تكون بعض التوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة بمثابة قيود مفرطة على المنظمة، ولا سيما على مجهود الإصلاح. وبعد أن أشار إلى أن الجمعية العامة قد أكدت بنفسها أن الإصلاح لا ينبغي أن يكون ذريعة لإجراء تخفيضات في الميزانية وأن الأمم المتحدة قد اعتمدت في غالب الأحيان في السنوات العشر الماضية على ميزانية معدل نموها صفر، أعرب عن أمله في ألا تخفض الجمعية العامة المبلغ الإجمالي المقترح.

٣٥ - وأعرب عن أمله أيضا في ألا تعترض على إنشاء وظيفتي الأمين العام المساعد، إحداهما في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والأخرى في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، واللتين ستسمحان بإعطاء دفعة جديدة لهذين القطاعين الأساسيين.

٣٦ - وأشار الأمين العام إلى أنه قدم في عام ٢٠٠٢ عدة مقترحات تهدف إلى تبسيط عملية الميزنة والتخطيط المعقدة بشكل مفرط والمتطلبة لجهد كبير للغاية. واقترح على وجه الخصوص أن يتبع في وضع الميزانيات واستعراضها نهج أبسط وأكثر اتساما بالاستراتيجية يتيح تجنب التكرار على أفضل وجه بحيث تتمكن اللجنة الخامسة من التركيز على القرارات المنوطة بها وتترك مهمة النظر في تفاصيل الميزانية للجنة الاستشارية. وقال إن وثائق الميزانية التي تعرض على اللجنة الخامسة تشكل تقدما حقيقيا في هذا الاتجاه. مضيفا أن المقترحات الأخرى تتعلق بالخطة المتوسطة الأجل، ومخطط الميزانية، ودور لجنة البرنامج والتنسيق، ونظام المراقبة والتقييم. وأعرب عن أمله في أن تتخذ الجمعية العامة قرارات بشأن هذه البنود المختلفة قبل نهاية عام ٢٠٠٣ بحيث يتم العمل بالتعديلات المقترحة مع بدئ دورة الميزانية المقبلة.

٣٧ - وأفاد الأمين العام أنه بصدد تحليل توصيات فريق التحقيق المستقل المعني بسلامة موظفي الأمم المتحدة في العراق وأمنهم، موضحا أن المسألة ستُبحث في وقت آجل في جميع أنحاء العالم وأنه سيقدم توصيات بهذا الشأن. وأكد أن بحثا أوليا يكشف أن تعزيز الأمن سوف يقتضي زيادة ملموسة في الموارد المخصصة لهذا الغرض قياسا إلى ما يُبذل من جهد في الفترة الحالية.

٣٨ - وأعرب الأمين العام عن أمله في أن تتمكن المنظمة، بفضل الميزانية التي ستُعتمد دون إسراف أو تقتير، من تجديد ذاتها وتلبية تطلعات شعوب العالم.

٣٩ - **السيد مسيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قدم تقرير اللجنة الاستشارية الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/7). وأشار إلى أنه إذ تحفَّظ الأمين العام أثناء السنوات الأخيرة في توقعاته الأولية بشأن المصروفات فقد امتنعت اللجنة الاستشارية عن التوصية بتقليص المصروفات بشأن مجالات معينة. وحيث أن المناقشات المطولة بشأن حجم الميزانية القائم في أغلب الأحيان على قرار تخفيض الاعتمادات المطلوبة لمجموعة من أبواب النفقات بدون أن تتمكن اللجنة من تقديم رأيها فإن اللجنة ترى، مثلما وردت الإشارة إليه في الفقرة ١٤١ من تقريرها، أنه إذا قررت الجمعية العامة الموافقة على مبلغ يقل عن المبلغ الذي اقترحه الأمين العام، فإن اللجنة ترى أن ما تقرره الجمعية من تخفيضات يجب أن يقوم على تحليل أوجه إنفاق معينة. وفي مثل هذه الحالة، وبغية تيسير المناقشة، فقد قدمت اللجنة مقترحات بشأن تخفيضات في عدد معين من المجالات وهي واردة في الجدول ١١ من تقريرها.

٤٠ - وأضاف قائلا إن الأمين العام يقترح، في الميزانية البرنامجية المقترحة، مبلغا قدره ٣ مليار و ٨٥ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ٠,٥ في المائة قبل إعادة تقدير التكاليف وبزيادة قدرها ٥,٨ في المائة بأسعار الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وتوصي اللجنة التنفيذية بمبلغ قدره ٣ مليارات و ١٧ مليون دولار، أي بزيادة نسبية قدرها ٤,٤ في المائة تقريبا بالمقارنة بالاعتمادات المنقحة في ميزانية الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ويعد المبلغ الذي أوصت به اللجنة بمثابة زيادة سلبية في الموارد بنسبة ٠,٤ في المائة، وذلك بدون الأخذ في الحسبان تخفيض آخر، بمبلغ ١٢,٥ مليون دولار، ناجم عن تعديل معدل الوظائف الشاغرة.

٤١ - وأردف قائلا إنه سيجري تحديث أسعار الصرف ومعدلات التضخم التي استندت إليها توقعات المصروفات الأولية وذلك قبل اعتماد الجمعية العامة للميزانية المقترحة. وفي أعقاب تقرير الأمين العام بشأن هذه المسألة (A/58/528)، أسفرت عملية إعادة تقييم الميزانية المقترحة عن زيادة قدرها ١٥٠,٥ مليون دولار كانت حصة أسعار الصرف في هذه الزيادة ١١٩,٦ مليون دولار. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تقوم الجمعية العامة، في ضوء الحالة الراهنة، بالتفكير في تأجيل النظر المفصل فيما قد ينجم عن التضخم وتقلب أسعار العملات إلى حين توفر جدول أكمل بشأن الاتجاهات المالية مما يتماشى مع أحكام قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ (انظر الفقرة ١٥٧ من تقرير اللجنة). وحدد السيد مسيلي أنه في حالة موافقة معظم الوفود على الزيادة المقدرة بمبلغ ١٥٠,٥ مليون دولار بالمقارنة بالمبلغ الذي أوصت به اللجنة الاستشارية، فلن تحدث أي مشكلة في هذا الشأن. أما إذا لم يتم ذلك، فمن الأفضل تأجيل إعادة التقييم الثانية للتكاليف، أو أن تتفق الوفود على وسيلة ما لتغطية الزيادة، قبل أن تعتمد الجمعية العامة المبلغ الأولي لاعتمادات الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٤٢ - وأضاف أن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على إنشاء ٥٩ وظيفة من بين الـ ١١٥ وظيفة التي اقترحها الأمين العام والنظر في وسيلة لنقل ١١ وظيفة جديدة مقترحة. وتوصي اللجنة بإلغاء ٥٧ وظيفة وليس ٥١ وظيفة. وتحويل ٣٢ وظيفة وليس ٤٣ وظيفة، وإعادة تصنيف ١٦ وظيفة، منها وظيفة واحدة عن طريق النقل، عوضا عن ٤٤ وظيفة. وتقدم اللجنة الاستشارية، في الفقرات من ٥٠ إلى ٨٣ من تقريرها، تفاصيل محددة بشأن أسباب هذه الخيارات.

٤٣ - وأشار السيد مسيلي، فيما يتعلق بإعادة تصنيف الوظائف، إلى أن الجمعية العامة سبق لها الموافقة على الإجراءات الرامية إلى تخويل الأمين العام بالمزيد من المرونة في هذا المجال. وقال إن اللجنة الاستشارية تقترح الشروع في تطبيق هذه الإجراءات، في ظل الشروط الواردة في الفقرات من ٧٣ إلى ٧٨ من تقريرها. ولم تعد الميزانيات البرنامجية المقترحة تتضمن سوى طلبات لإعادة تصنيف الوظائف من الرتبة ع - ٧ من فئة الخدمات العامة إلى ف - ٢، أو من مد - ١ إلى وظائف أعلى. وتفترض المرونة الأكبر المناطة بالأمين العام فيما يتعلق بإعادة تصنيف الوظائف إدارة شاملة لملاك الموظفين من أجل تنقل الموظفين وتصنيف الوظائف. وسيتعين تبادل الوظائف بين الأبواب المختلفة بالميزانية ولن يحدث نقل للاعتمادات على الإطلاق. وسيتم تقديم المعلومات المتعلقة بالتعديلات التي أدخلها الأمين العام على جدول ملاك الموظفين في كل باب من أبواب الميزانية في التقارير المتعلقة بأداء الميزانية وفي الميزانيات البرنامجية المقترحة.

٤٤ - وأشار السيد مسيلي إلى أن اللجنة الاستشارية قد غيرت طريقة عرض تقريرها الأول بشأن مشروع الميزانية البرنامجية، وذلك حسبما ورد في الفقرتين ١٣٨ و ١٣٩ من تقريرها، وذلك بغية تيسير المناقشة بشأن ملاحظاتها وتوصياتها.

٤٥ - وأضاف قائلا إنه قد تم إحراز تقدم يتمثل في أن المناقشة لم تعد تقتصر على مراقبة الوسائل بل زادت من تركيزها اعتبارا من اليوم على النتائج المتوخاة. ومع ذلك يتعين الانتظار لبعض الوقت قبل ترجيح كفة السياسات والنتائج في مجال مراقبة الوسائل أثناء المناقشات وأثناء اتخاذ القرارات من جانب الدول الأعضاء. وينبغي تحديث النتائج بشكل إيجابي أكبر فيما يتعلق بالموارد المطلوبة من أجل القيام بذلك، ونظرا للطابع الدولي لمنظمة الأمم المتحدة. وفي حالة عدم إحراز تقدم في هذا المجال، فسيتعذر عدم التركيز على مراقبة الوسائل وترشيد وثائق الميزانية.

٤٦ - وأضاف قائلا إن التدابير التي تتوخاها اللجنة الاستشارية من أجل تحسين تطبيق الميزنة القائمة على النتائج، تتمثل في الاستثمار الفوري وطويل الأجل في تكنولوجيات المعلومات، بغية تزويد المنظمة بقدرات تمكِّنها من تحسين مراقبة تنفيذ البرامج وقياس النتائج، ووضع تقارير عن التنفيذ في المواعيد المطلوبة. وبفضل هذه القدرة المتزايدة تتوفر للدول، في أي هيئة كانت، معلومات وتحاليل محددة عندما يتعين عليها اتخاذ القرارات.

٤٧ - وأشار السيد مسيلي في هذا الصدد إلى أن اللجنة الاستشارية بحثت مسألة المعلوماتية والاستراتيجية المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك في الفقرات من ١٠٨ إلى ١٢٦، وفي الفصل الثاني من تقريرها. وشدد على الإشارة إلى أن ملاحظات اللجنة في هذا الشأن، تسري على مجمل الأمانة العامة، وليس على هيئة معينة بها فقط، وأنها تنبع من فكرة مفادها أن المعلوماتية تشكل سبيلا للدعم الهام الذي يقتضي اهتماما يحظى بالأولوية.

٤٨ - واختتم السيد مسيلي كلمته بالإشارة إلى أن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، تقدم في فترة تغير حرجة بالنسبة لعملية الميزنة والتخطيط. وسيحدد قرار اعتماد الميزنة التي تركز على النتائج والنقاش الحالي بشأن أدوات التخطيط ومخطط الميزانية الشكل الذي ستتخذه عملية وضع الميزانية في العقود المقبلة. ولا تزال مسألة تخصيص الموارد وتحديد الأولويات عنصرا رئيسيا من عناصر النقاش، غير أن الفهم الأفضل لمزايا النظام الحالي وعيوبه، ووضوح المناقشات وفتحها أمام جميع الدول الأعضاء، سيؤدي إلى إيجاد الحلول العملية المتوخاة.

٤٩ - **السيد مير محمد** (رئيس لجنة البرنامج والتنسيق): أشار إلى أن لجنة البرنامج والتنسيق قد نظرت في ٤ مسائل رئيسية أثناء دورتها الثالثة والأربعين، ألا وهي: (أ) الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، (ب) التنقيحات الواجب إدخالها على الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، (ج) التقييم، (د) مسائل تنسيق وترشيد طرائق عملها. ولقد قامت اللجنة بالتزود بوسائل المعلوماتية، وأنشأت موقعا على شبكة الإنترنت للتمكن من الاطلاع على وثائقها، وعلى برنامج عملها وولايتها، وذلك بغية زيادة فعاليتها.

٥٠ - وأضاف قائلا إن لجنة البرنامج والتنسيق، بوصفها هيئة حكومية دولية للمراقبة، لديها دور مزدوج في مجال النظر في الميزانية. فأولا، يجب عليها مساعدة الأمانة العامة في وضع برامج تبين نوايا الهيئات التداولية بدون الكشف عن هويتها. وهي المهمة التقليدية التي ركزت عليها حتى الآن. وثانيا، منذ اعتماد نهج الميزنة القائمة على النتائج، يجب على لجنة البرنامج والتنسيق تقديم توصيات أساسية تهدف إلى تحسين الجوانب المختلفة للبرامج (الاستراتيجية والإنجازات المتوخاة ومؤشرات النتائج)، وذلك عن طريق التركيز على نتائج التقييمات المتوقعة بواسطة الأحكام المنطبقة. وبالتالي، لم يعد أعضاء اللجنة يقتصرون على التحقق من التناسب بين البرامج وتوجيهات الهيئات التداولية وكفالة متابعة التنفيذ عن طريق النظر في معدلات استخدام الموارد، ولكنها تعمل

كذلك على تقييم الآثار المترتبة عن تنفيذ الأنشطة والنواتج. ويتعلق الأمر بمهمة أساسية من أجل إعداد البرامج القائمة على الأولويات. وقررت الدول الأعضاء تكليف هيئة حكومية دولية بالمهمتين، أما فيما يتعلق بالجانب الثاني، فقد يتعين زيادة هامش المناورة لمدراء البرامج إذا كنا نود ضمان نجاح طريقة الإدارة القائمة على النتائج.

٥١ - وأردف قائلا إن إحدى الصعوبات التي يشكلها النظر في جوانب الميزانية المتعلقة بالبرامج، تتمثل في اختلاف الآراء بشأن دور الآلية الحكومية الدولية وإمكانياتها. وترى بعض الدول الأعضاء أنه يجب على هيئات الخبراء المختصين أن تكفل أولا الاتساق فيما بين البرامج وقرارات الهيئات التداولية، بينما تصر جهات أخرى على ضرورة النظر في أسس مقترحات الميزانية، ومراجعة ترتيب أولويات الأنشطة وتطالب، من أجل ذلك، بتطبيق آليات التقييم الذاتي المنهجي وسبل تحليل أداء الميزانيات على أساس النتائج.

٥٢ - وأضاف قائلا إن العدد الأكبر من الاستقطاعات والإضافات والتبديلات التي أوصت بها لجنة البرنامج والتنسيق في الفرع المخصص من تقريرها للميزانية البرنامجية المقترحة، يدل على الأهمية التي تعلقها دول أعضاء من مختلف المناطق على دور اللجنة التقليدي. ولذا، فقد أعلنت لجنة البرنامج والتنسيق عدم تمكنها من تقديم توصية إلى الجمعية العامة لإقرار أحد أبواب الميزانية، حيث أن ذلك الجزء لم يوضع وفقا للشروط المطابقة لتلك التي اعتمدتها هيئة التوجيه المختصة. وفي عدد معين من الحالات، أوصت بإقرار الباب المعني شريطة اتساق جمل معينة مع النصوص المقررة. وبالنظر إلى كون مثل هذا النهج المفصل أمر غير منتج بالضرورة، فقد سعى الرئيس إلى استرعاء اهتمام اللجنة إلى الجانب الثاني من دورها. ونظرا لذلك، فقد تصرفت اللجنة وفقا لولايتها، وقد توفر اللجنة الخامسة الكثير من الوقت والطاقة، إذا ما قامت بتقديم توصية إلى الجمعية العامة، لاعتماد التعديلات التي اقترحتها بدون مناقشتها مرة أخرى. وفي حالة ما إذا كانت الجمعية العامة ترغب في كفالة أن تعكس البرامج بأمانة توجيهات الهيئات التداولية، فإن لجنة البرنامج والتنسيق تقوم بدور مفيد نتيجة عضويتها المحدودة. وإذا تحتم المضي إلى أبعد من ذلك، يجب إسناد المهمة إلى اللجنة الخامسة، التي تعتبر عضويتها أكبر بكثير. وعندما ناقشت اللجنة أبواب الميزانية، توخت اللجنة عدم استئناف المناقشات التي جرت من قبل، بشأن البرامج التي تم النظر فيها أثناء مناقشة التنقيح المقترح للخطة المتوسطة الأجل. وفي هذا الصدد، ذكر رئيس اللجنة أن المقترح المتمثل في مطابقة مدة الخطة متوسطة الأجل بمدة الميزانية البرنامجية هو مقترح حكيم.

٥٣ - وقال إنه من أجل منح مجالات الأنشطة الواردة في إطار المهام المسندة إليها قيمة إضافية، لا بد للجنة البرنامج والتنسيق من أن تولي اهتماما للمسائل الاستراتيجية ولاتجاه الخطة المتوسطة الأجل ومشروع الميزانية والنتائج التي يتم التوصل إليها. وفي دورتها الثامنة والثلاثين، عدلت اللجنة القواعد والأنظمة التي تنظم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم وقامت، قبل اعتماد الجمعية العامة نهج الميزنة القائمة على النتائج، بتضمينها عدة أحكام تشكل جزءا من نظام وضع الميزانية الجديد. وفي وسع اللجنة أن تؤدي دورا مفيدا جدا في مجال تحسين الخطة المتوسطة الأجل. وتود الدول الأعضاء بأن تبقى هذه الخطة الوثيقة المرجعية التي يستند إليها من أجل تنفيذ توجيهات الهيئات التداولية في شكل برامج. كما أنه يتعين أن تصبح أداة تخطيط فعلية تساعد على تحديد الأولويات التي ينبغي إبقاؤها في مخطط الميزانية. وينبغي النظر في إمكانية دمج الخطة المتوسطة الأجل من مخطط الميزانية، بحيث تتيسر بشكل خاص عملية تحديد المساهمة التي يمكن للجنة أن تقدمها إلى هذه العملية في مجملها.

٥٤ - وأضاف أن لجنة البرنامج والتنسيق حرصت في دورتها السادسة والأربعين على ألا تنظر سوى في جوانب الميزانية المتعلقة بالبرامج دون الاهتمام بالأرقام والموارد. وعليها مضاعفة جهودها لتجنب حصول أي تداخل بين أعمالها وأعمال اللجنة الاستشارية واللجنة الخامسة. وأشار بعين الرضا إلى أن وثيقة الميزانية هذه تعتبر أكثر إيجازا من سابقاتها وبأن التصدير والمقدمة أكثر إيضاحا إذ أنهما تبرزان الصلات القائمة بالمقترحات التي قدمها الأمين العام من أجل تعزيز المنظمة. وأعرب مجددا عن إصراره على ضرورة العمل على أن تتطابق مقترحات الميزانية ذات الصلة بالبرامج مع الخطة المتوسطة الأجل ومع النظام والقواعد المتعلقة بتخطيط البرامج. وذكر أن البيانات الأساسية والأهداف اللازمة لقياس النتائج لا ترد في بعض أبواب الميزانية، مما يحول دون تمكن الدول الأعضاء ومدراء البرامج من تقدير مدى تأثير الأنشطة تقديرا صحيحا. وفيما يتعلق ببند التوجيه التنفيذي والإدارة، أوصت اللجنة بتزويد الجمعية العامة بمؤشرات الإنجاز لكل باب من أبواب الميزانية.

٥٥ - وأضاف قائلا إن اللجنة توقفت على الأخص عند بعض النقاط الملحقة بمقترحات الأمين العام الهادفة إلى تعزيز المنظمة (ترتيب الأنشطة بحسب الأولويات، وخفض عدد النواتج وفقا للقواعد والأنظمة التي تنظم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم، وإعادة تنظيم بعض إدارات الأمانة العامة وتبديل الهيكلية التي تقوم عليها أنشطة الإعلام). وقال إن اللجنة تقدمت بتوصيات أساسية ترمي إلى تحسين جودة بعض البرامج، وذلك استنادا إلى التوجيهات التي أصدرتها مؤخرا الهيئات التداولية وإلى مقتضيات الميزنة القائمة على النتائج. وتتعلق التوصيات التي أصدرتها اللجنة بشأن مؤشرات النجاح على الأخص بخدمات المؤتمرات، وبعض اللجان الإقليمية، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والإعلام والإدارة. وشدد على ضرورة إجراء تقييم مفصل ومتعمق لمدى تأثير تدابير الإصلاح الإداري، وأوصى جميع الإدارات والمكاتب المعنية بالتعاون بدون أدنى تحفظ.

٥٦ - ومضى قائلا إن اللجنة ترى أنه ينبغي إقامة صلة أكثر وثوقا بين قياس النتائج وتقييمها ودورة الميزانية، ولذلك أوصت اللجنة الجمعية العامة بدعوة الأمين العام إلى التقدم باقتراحات في هذا الشأن. كما أوصت الأمين العام ببحث إمكانية تضمين وثائق الميزانيات القادمة المعطيات الكمية التي يتم جمعها من مجموعة التقارير المتعلقة بأوجه التقدم التي تحرز والنتائج التي تتحقق. واعتبر أن وسيلة من هذا النوع تشكل أمرا ضروريا حينما يكون أثر البرامج هو الذي يحدد طريقة توزيع الاعتمادات في الميزانية القادمة.

٥٧ - وأعرب رئيس اللجنة عن أمله في أن يكون عرض التدابير التي اتخذتها هذه اللجنة لتحسين طرائق عملها قد استرعى انتباه اللجنة. وقال إن اللجنة، سعيا منها للاضطلاع ببرنامج عمل مكثف، بذلت أقصى جهودها لاستخدام خدمات المؤتمرات الموضوعة تحت تصرفها بأفضل طريقة ممكنة. إذ أن فعاليتها تعتمد بشكل خاص على كفاءة أعضائها الذين تنتخبهم الجمعية العامة. وبدلا من أن تعمل الوفود باتباع طريقة التفاوض التي تميز الهيئات الحكومية الدولية، يتعين ألا يغيب عن بالها أن اللجنة هي هيئة فرعية تقنية. وقال إن الرئيس قد يرى أنه لربما يكون من المفيد إعادة النظر في تشكيل اللجنة بغية إسناد مزيد من المسؤوليات إلى أعضائها. ومن أجل تيسير المفاوضات، يمكن لكل دولة عضو أن تعين مسؤولا عنها ضمن وفدها. وبما أن هناك هيئات فرعية أخرى تعي مشكلة مستوى التمثيل هذا، اعتبر المتحدث أنه ينبغي للجنة والجمعية العامة الحرص على ألا تنتخبا في هيئات الخبراء التابعة لها إلا أعضاء أكفاء.

٥٨ - وتحدث عن تقرير اللجنة، فقال إنه يمكن للجنة أن تحسنه بتضمينه مقدمة تتطرق فيها إلى المسائل الشاملة لعدة قطاعات وذلك من زاوية استراتيجية عبر سردها ما لديها من ملاحظات على طريقة عرض الميزانية ومضمونها، وعلى جوانب التحسين التي ينبغي إدخالها على نهج الميزنة القائمة على النتائج. وقال إن الملاحظات التي يتم إبداؤها على كل باب من الأبواب، ستعرض في شكل وصفي واضح، بشكل لا لبس فيه، شريطة ألا يؤدي ذلك إلى حشو الوثيقة بمعلومات لا لزوم لها. وأخيرا يمكن للجنة أن تعمل بدون أدنى شك على تقليص مدة دوراتها عن طريق عقد جلسات رسمية تستغرق أقل فترة زمنية ممكنة، إذ أن المسائل قيد النظر تناقش في مشاورات غير رسمية.

٥٩ - **السيد سباتافورا** (إيطاليا): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي فقال إن البلدان المنضمة إليه (إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا) والبلدان المنتسبة إليه (بلغاريا وتركيا ورومانيا) وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية (آيسلندا وليختنشتاين) توافق على البيان الذي أدلى به. ورحب بالعمل النشط الذي اضطلع به الأمين العام من أجل كفالة استخدام اشتراكات الدول الأعضاء الاستخدام الأمثل، وذلك في المقام الأول بفعل إعادة صياغة إجراءات وضع الميزانية.

٦٠ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يلاحظ بعين الرضا أن عرض الميزانية البرنامجية قد تحسن وأنه يشتد فيه التركيز على التوجهات الاستراتيجية. ويشكل مبلغ الثلاثة مليارات دولار المطلوبة رقما قياسيا لا سابق له، وهذا أمر يؤدي إلى الشعور بالقلق. غير أن الاتحاد الأوروبي يدرك أن هذه الزيادة تعود أساسا إلى مهام جديدة، وتعزيز التدابير الأمنية، وإعادة النظر في المرتبات، وإعادة تقدير التكاليف.

٦١ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي، بتشكيلته الحالية سيمول وحده نحو ٣٧ في المائة من ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وأن هذا المبلغ سيزيد مرة ثانية بعد توسيع نطاق عضويته. ومع أن الاتحاد الأوروبي يعتبر أنه لا بد لمنظمة الأمم المتحدة من أن تمتلك الموارد المالية الكافية، إلا أنه يرى أيضا أنه يجب توخي الدقة في مسائل الميزانية وأنه يجب على الأمين العام والدول الأعضاء الانكباب معا على توزيع الموارد بحسب الأولويات، وترشيد طرائق العمل، وإلغاء النواتج التي عفا عليها الزمن، وتحقيق وفورات من أجل تمويل الأنشطة ذات الأولوية.

٦٢ - ومضى قائلا إن الخطوط العريضة للميزانية واضحة وإن المفاهيم الرئيسية التي تقوم عليها معروضة بطريقة موجزة ومفهومة. وذكّر بأن الاتحاد الأوروبي وافق دون تحفظ على الاقتراحات التي قدمها الأمين العام في عام ٢٠٠٢ والمتعلقة بمواصلة تعزيز المنظمة، فشدد على أنه يجب، لإجراء مفاوضات بنّاءة، أن تستند الجمعية العامة إلى وثيقة متسقة للميزانية تبرز العلاقة القائمة بين الاعتمادات المطلوبة والأهداف الاستراتيجية التي حددتها المنظمة في الأجلين المتوسط والقصير. واعتبر أن بعض العناصر الواردة في مشروع ميزانية الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ تنقصها الشفافية وأن التمييز بين النفقات المتكررة والنفقات غير المتكررة ليس واضحا بصورة كافية.

٦٣ - وأعلن أنه تم بذل جهود تستحق الثناء من أجل تطبيق نهج الميزنة القائمة على النتائج، هذه الطريقة التي بدأ يتبعها عدد من البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، غير أنه يجب متابعة هذه الجهود، مع الحرص في المقام الأول على أن يؤدي مدراء البرامج دورا رئيسيا في هذا الصدد.

٦٤ - وأعرب عن موافقة الاتحاد الأوروبي على الأولويات التي حددها الأمين العام في الميزانية المقترحة. وقال إن النقاط

التي يعتزم على الأخص التركيز عليها، هي إلى جانب إصلاح المنظمة، وتنفيذ أحكام الإعلان بشأن الألفية، لا سيما الأحكام المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين (بما في ذلك المهام السياسية الخاصة) وحقوق الإنسان، وإشكالية المساواة بين الرجال والنساء، وتمكين النساء، وحماية اللاجئين، والتعاون الاقتصادي لأغراض التنمية لا سيما في أفريقيا، وحماية البيئة، والقانون الدولي.

٦٥ - واستطرد قائلا إنه يجب النظر في الميزانية بدقة، بدون اللجوء مجددا إلى التحليل العميق الذي اضطلعت به اللجنة الاستشارية، بل بالعودة إلى توصياتها التي سيكون الكثير منها مفيدا للمفاوضات.

٦٦ - وذكر أنه ينبغي أيضا معالجة المسائل الشاملة لعدة قطاعات بدون إغفال النظر عن الأولويات. وقال إن الاتحاد الأوروبي يدرك أن المعلوماتية وتبادل المعلومات إلكترونيا أمران ضروريان لتحسين سير الأنشطة وتحقيق وفورات من تكاليف الموظفين أو السفر. ويشكل التدريب جانبا هاما آخر من جوانب الإدارة.

٦٧ - ورحب بالمبادرات التي تتخذ بغرض ترشيد أنشطة الإعلام. واعتبر أن إغلاق تسعة مراكز من مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة في أوروبا، هو مثال ينبغي للمناطق الأخرى أن تحذو حذوه بدون تأخير، وينبغي استخدام الوفورات الناجمة عن ذلك لتعزيز تعددية اللغات على الموقع الموجود على الشبكة العالمية، وتقييم ما يقدم من خدمات. وسيطلب الاتحاد الأوروبي ذكر متابعة عملية الترشيد هذه صراحة، في القرار المتعلق بالميزانية.

٦٨ - وبالنسبة لخدمات المؤتمرات، قال إن الاتحاد الأوروبي يرحب بالتدابير التي اتخذت، ويطلب من الأمانة العامة أن تواصل جهودها المتعلقة بالوثائق، وأمانات اللجان التابعة للجان الرئيسية، والاضطلاع بجميع الأنشطة إلكترونيا.

ويقر الاتحاد الأوروبي بأنه ينبغي الكف عن تمويل تكاليف مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة من الميزانية العادية، ويشير إلى أنه ينبغي الاستمرار في أن ترصد فيها تكاليف مؤتمرات الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ.

٦٩ - أما بالنسبة للمنشورات، قال إن عدم معرفة المنظمة تكاليفها الكاملة أمر غير معقول. وعليه، اعتبر أنه يجب اتباع سياسة متسقة، تتيح خفض عدد المنشورات وتحسين جودتها. ويجب من جهة أخرى تعزيز تعددية اللغات في جميع أنشطة المنظمة.

٧٠ - وذكر أن تكاليف الموظفين تستأثر بأكبر قسط من الميزانية، إذ أن نسبتها تمثل ٨٠ في المائة من الميزانية العادية (ثمة ما يربو على ٠٠٠ ٩ وظيفة يضاف إليها ٠٠٠ ٧ وظيفة تمولها اعتمادات خارجة عن الميزانية). وأعرب عن استعداد الاتحاد الأوروبي، الذي سيمعن النظر في التوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية بشأن هذا الموضوع، للتفكير في إنشاء وظائف جديدة لا بد منها لتنفيذ الأنشطة ذات الأولوية، شريطة احترام أربعة مبادئ رئيسية وهي: يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار إمكانيات نقل الوظائف الحالية، وهذا أمر لا يقوم به مدراء البرامج على النحو الواجب في الوقت الحالي؛ ويجب أن يمنح الأمين العام قدرا أكبر من حرية التصرف في إدارة ملاك الموظفين، ويجب الإفادة من تقاعد بعض الموظفين في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ لتقييم هيكل الوظائف ومستواها؛ وأخيرا، يجب ألا يترك إعادة تصنيف الوظائف أي أثر في التكاليف.

٧١ - وقال إن الاتحاد الأوروبي ليس مقتنعا على الإطلاق بأنه يجب انتظار تقديم التقرير الأول المتعلق بأداء الميزانية للنظر في مسألة إعادة تقدير التكاليف. وهو يقترح إسناد النظر في هذه المسألة إلى مجلس مراجعي الحسابات المكلف بتقديم تقرير عن هذا الموضوع إلى اللجنة.

٧٢ - وأنهى كلمته قائلا إن الاتحاد الأوروبي، بغية تعزيز الجوانب الاستراتيجية للميزنة، سيساند الجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل وضع نقاط مرجعية محددة بوضوح، بحيث تصبح الميزنة القائمة على النتائج أداة فعلية لإدارة مجمل الأنشطة الواردة في برامج الأمم المتحدة. ولا بد من تدريب الموظفين في الميادين التالية: وضع المشاريع وإدارتها، وحساب أسعار تكلفة النواتج، وإعادة النظر في اللجان الاقتصادية الإقليمية، ومتابعة نتائج البرامج وتقييمها، والمراجعة التدريجية لهيكل الميزانية، من أجل زيادة التركيز على المجالات ذات الأولوية والأنشطة الأساسية.

٧٣ - **السيد بنونه** (المغرب): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأشاد بالجهود التي بذلها الأمين العام لتقديم ميزانية قائمة على النتائج. غير أنه يحرص على التذكير بأن هذه الطريقة ليست غاية بحدّ ذاتها، إنّما هي أداة من أدوات الإدارة تهدف إلى الاضطلاع بجميع الأنشطة الآنفة الذكر ويجب تطبيقها تدريجيا، وعلى مراحل متتالية، مع الأخذ في الاعتبار ما تتّسم به المنظمة من طابع حكومي دولي ومتعدد الأطراف ودولي. كذلك، يجب أن تؤخذ خصائصها بعين الاعتبار لدى وضع وتنفيذ الإطار المنطقي، ولا سيّما مؤشرات الإنجاز. ويمكن إدخال التحسينات على الميزنة القائمة على النتائج، بوصفها أداة جديدة، حسبما أشارت إليه اللجنة الاستشارية. وهنا، يستحسن بشكل خاص أن يحرص جميع مدراء البرامج على سدّ الثغرات التي تمّ بيانها.

٧٤ - وأضاف قائلا إن الميزانية البرنامجية المقترحة أقصر بكثير من سابقاتها ويميّزه طابع استراتيجية ملحوظ. وكانت الجمعية العامة قد وافقت على أن تكون الوثيقة أكثر اقتضابا، شريطة أن تبقى طلبات الاعتماد مسوّغة تماما وأن تراعى الأولويات المحدّدة في الخطة المتوسطة الأجل، والإعلان بشأن الألفية والنصوص الصادرة عن المؤتمرات الدولية الرئيسية، مراعاة أفضل. وتحتّم الضرورة أن يتاح للدول الأعضاء في الجزء الرئيسي من الميزانية المقترحة المعلومات التي تسوّغ طلبات الاعتماد، لا سيّما الإيضاحات المتعلقة بالآثار الناجمة عن تنفيذ البرامج.

٧٥ - وبالإشارة إلى المقدّمة، أكد مجددا على ضرورة أن تضع الدول الأعضاء تحت تصرّف الأمين العام، عملا بالمادة ١٧ من الميثاق، الموارد الضرورية لكي تتمكن المنظمة من تنفيذ جميع البرامج والأنشطة المشار إليها أعلاه وتوفير الخدمات الضرورية من أجل حُسن سير العمل على مستوى الهيئات الدولية الحكومية. وتشير مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى أنّ مقترحات الأمين العام ترتكز على إعادة توزيع هامة للموارد بين مختلف البرامج. ويجب أن يتلاءم توزيع الموارد مع الأولويات المحدّدة في الخطة المتوسطة الأجل وأن يسمح بتمويل الأنشطة الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية، التي وافق عليها المجتمع الدولي في الإعلان بشأن الألفية والنصوص الصادرة عن المؤتمرات الدولية الرئيسية تمويلا ملائما. وتنوّه مجموعة الـ ٧٧ والصين بالضمانات التي أعطاها الأمين العام في هذا الصدد لجهة مراعاة أحكام القرار ٥٧/٣٠٠.

٧٦ - وقال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تولي الاجتماعات والمؤتمرات المقرّر عقدها خلال الفترة المالية المقبلة أهمية كبرى، لا سيّما منها الاجتماع الدولي المعني بإجراء دراسة متعمّقة لكيفية تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالسكان والتنمية، ومؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر المعني بالتجارة والتنمية، ودراسة استراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمنا.

٧٧ - وأردف قائلا إنه من الضروري أيضا أن يواصل الأمين العام حرصه على استخدام الموارد الموضوعة تحت تصرف المنظمة للأغراض التي تمت الموافقة عليها من أجلها بطريقة تتسم بالاقتصاد والشفافية والمسؤولية.

٧٨ - واسترسل قائلا إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تعيد تأكيد احترام عملية وضع الميزانية التي وافقت عليها الجمعية العامة في قراريها ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢ وصادقت عليها قرارات لاحقة. وتؤكد أنّ اللجنة الخامسة هي إحدى اللجان الرئيسية التي تعنى بدراسة جميع المسائل الإدارية والمالية وقضايا الميزانية، عملا بالمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

٧٩ - واستطرد قائلا إن مجموعة الـ ٧٧ والصين ترحب بالتدابير الأولى التي اتّخذت دعما للتنمية في أفريقيا، لا سيّما بتأسيس الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وتود أن تتاح له الوسائل التي يحتاج إليها للاضطلاع بالمهمة التي أُنيطت به.

٨٠ - وقال إنه في الفقرة ١٤ من المقدمة، يشير الأمين العام إلى إعادة تخصيص الوفورات الخاصة بالمكاسب الناجمة عن تحقيق الفعالية في العمل لمجالات أخرى. وذكر أن المبلغ الذي أودع في الحساب المخصص للتنمية لم يتغيّر منذ الموافقة على فتح هذا الحساب، وأشار إلى ضرورة تحويل جزء من هذه المكاسب إلى ذلك الحساب عملا بالقرار ٢١٢/٥٢ دال.

٨١ - وأردف قائلا إن تمويل الأنشطة ذات الأولوية، لا سيّما الإنسانية، بأموال خارجة عن الميزانية لا يزال يشكل اتجاها يبعث على القلق نظرا لما تفتقر إليه هذه الموارد من إمكانية التنبؤ بها، لا سيّما أنّها غالبا ما تخصّص لتمويل البرامج التي تختارها الجهات المانحة. ولسنا هنا بصدد عدم التشجيع على تقديم التبرعات، إنّما يجب ألاّ تشكّل هذه الأخيرة مصدرا أساسيا لتمويل البرامج والأنشطة الآنفة الذكر.

٨٢ - واسترسل قائلا إن الشاغل الآخر يتمثّل في الارتفاع المستمر في معدل الوظائف الشاغرة في بعض مراكز العمل، لا سيّما بالفئة الفنية. ويسيء هذا الواقع إلى تنفيذ البرامج والأنشطة الآنفة الذكر. وأشار إلى أنّ استخدام معدل الوظائف الشاغرة الموحّدة يجب أن يتقيّد بما جاء في حسابات الميزانية. كما أشار إلى أنه ينبغي أن يقتصر تعيين المستشارين والموظفين المؤقتين على الحالات التي لا تملك فيها الأمانة العامة أصحاب المؤهلات المطلوبة وأن يعكس تعيين المستشارين الطابع الدولي للمنظمة.

٨٣ - وفيما يتعلق بالآثار التي تترتّب في الميزانية البرنامجية من جرّاء المقررات التي تتخذها اللجان الرئيسية الأخرى، قال إنه يجب تقديمها إلى الجمعية العامة في وقت مبكر بقدر الإمكان، وفقا لما جاء في الفقرة ١٣ من قرارها ٤٠١/٣٤.

٨٤ - وقال في ختام كلمته إنه يجب أن يبقى رصيد الصندوق الاحتياطي ثابتا عند نسبة ٠,٧٥ في المائة من قيمة ميزانية الفترة الحالية وأن تضاف إلى القيمة المذكورة.

٨٥ - **السيد لوران** (كندا): تحدث باسم أستراليا ونيوزيلندا وكندا، وأعلن عن اقتناعه بأنّ منظمة الأمم المتحدة وميثاقها يشكلان الدعامتين اللتين لا غنى عنهما لعالم أكثر سلما وازدهارا وعدلا. ومنذ انعقاد جمعية الألفية، اضطرت المنظمة إلى التّصدي لتحديات هائلة في حين واصلت الاضطلاع بمسؤولياتها في مجالات التنمية، وحقوق الإنسان، وتحقيق التقدم الاجتماعي للجميع. وإنّ فظاعة الهجمات التي تعرضت لها في بغداد لتدفعها إلى مواصلة مهمتها وتكريس المزيد من الجهود، لا سيّما المالية منها، لضمان أمن موظفيها.

٨٦ - وأشار المتحدث مع الارتياح إلى أنّ الأمين العام قرّر الدعوة إلى عقد اجتماعات رفيعة المستوى مخصّصة للنظر في سبل تعزيز قدرة مؤسسات الأمم المتحدة على القضاء على ما يحيق بالسلم والأمن من تهديدات. ويؤيد كلٌّ من أستراليا ونيوزيلندا وكندا النهج الذي اختاره الأمين العام لتنفيذ

الإصلاح الذي بدأه في عام ١٩٩٧ والاقتراحات التي قدّمها في تقريره المعنون ''تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات'' (A/57/387). وهي تهدف، في إطار عملية وضع الميزانية، إلى تزويد المنظمة بسبل التّحلّي بالمرونة في التّصدي للتحديات الجديدة مع الاضطلاع بمسؤولياتها الحالية. وهي عازمة على معالجة مسائل الميزانية معالجة صارمة، إذ تعتبر أنّ تقليص النفقات في هذا الشأن يدعم الإصلاحات ويحسّن النوعية.

٨٧ - وقال إنه أحاط علما مع الارتياح بما ترتكز إليه الميزانية البرنامجية المقترحة من مبادئ تتمثّل في: ضرورة تركيز الجهود كلها على الأولويات؛ وتمويل الاحتياجات الجديدة من خلال إعادة تخصيص الموارد؛ والعزم على إلغاء الأنشطة ذات الفائدة الهامشية بغية إتاحة الموارد لتحقيق الأهداف الواردة في الإعلان بشأن الألفية؛ وإعادة التوازن لصالح الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية؛ واتّخاذ التدابير دعما للتنمية في أفريقيا. وقد أُحرزَ تقدم سريع بفضل اعتماد النهج القائم على النتائج. وكما جاء في اقتراح اللجنة الاستشارية، يجب التركيز في المرحلة التالية على توخي مزيد من الدّقة في تحديد المنجزات ومؤشرات الإنجاز ووضعها بالطريقة التي تزيد من سهولة قياسها كميًّا، بغية مساعدة الإدارات على تركيز جهودها على البحث عن النتائج. ويتمثّل أحد النقاط الإيجابية في الإحالة إلى مسألة المساواة بين الجنسين في عرض النتائج، الأمر الذي من شأنه أن يوضح أكثر ضرورة إدراج تحاليل قائمة على المقارنة بين الجنسين لدى الشروع في البرمجة.

٨٨ - واسترسل قائلا إنه والحال كذلك، يتعيّن على الدول الأعضاء والأمانة العامة بذل مزيد من الجهود لتحقيق اتّساق بين الموارد والأولويات وتوزيعها توزيعا فعالا. وفي هذا الصدد، لا بدّ من اتّخاذ إجراءات ثلاثة. فأولا، يجب التّخلي عن الميزنة القائمة على إضافة اعتمادات تدريجية وإعادة النظر في الميزانية الأساسية للتأكد من أنّ البرامج ما زالت مفيدة وفعالة، لا سيّما في ضوء المعايير المحدّدة في الإعلان بشأن الألفية والنصوص الصادرة عن المؤتمرات الرئيسية. وثانيا، يجب حذف النواتج غير الفعالة أو التي عفى عليها الزمن. ويُقترح هنا حذف ٩١٢ منها، وهذا قليل من أصل ما مجموعه ٠٠٠ ٣٦. وعلى مديري البرامج أن يحذفوا الأنشطة ذات الفائدة الهامشية ويمكن أن تضع الدول الأعضاء آجالا محدّدة للمبادرات التي تستلزم توافر الموارد. وثالثا، يجب أن تمثّل إعادة تخصيص الموارد الحل الأول في حال التقدّم بطلب جديد. فاستحالة نقل الاعتمادات من باب في الميزانية إلى باب آخر إنما هي جمود هيكلي يجب معالجته. ولا يشكّل استحداث وظائف جديدة الوسيلة الملائمة للاضطلاع بالمهام الجديدة اللازم إنجازها. وفي هذا الصدد، تتقدّم اللجنة الاستشارية باقتراحات مفيدة تقضي بتوخّي الشمولية في إدارة التزويد بالموظفين، الأمر الذي يغني العملية بمزيد من المرونة من غير أن يقلّل من المسؤولية التي تنجم عن إدارتها.

٨٩ - واستطرد قائلا إن الضرورة تحتم اتخاذ تدابير أخرى لتحسين شؤون الإدارة والفعالية والإنتاجية وتحديث طرق العمل. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنّ عدد وظائف فئة الخدمات العامة مفرط، وإنّ حصّة النفقات العامة الخاصة بتسيير الأعمال مرتفعة جدا في الميزانية الإجمالية. والسؤال الآخر الذي يطرح يتعلّق بفعالية الاستثمارات الهائلة في مجال تكنولوجيات المعلومات. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى ضرورة توفير إدارة عليا تضطلع بدور استراتيجي. أما فيما يتعلق بالعمليات الإدارية، فيجب إضفاء اللامركزية على السلطات لتسهيل الانتقال نحو ثقافة تجمع بين الاستقلالية والمسؤولية.

٩٠ - وقال إن الموارد المطلوبة لا تكف عن الازدياد: فمصروفات الميزانية في فترة السنتين الحالية ماضية في

الازدياد، كما يمكن أن تشهد الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ ارتفاعا سببه إعادة تقدير التكاليف والطلبات الجديدة المرتبطة بالبرامج. ويجب تمويل المهام الجديدة، ولكن يجب ألاّ تضاف تكلفتها بشكل منتظم إلى الميزانية الأساسية التي لم تُدرس بعناية. ومن جهة أخرى، يجدر التذكير بأنّ أساس الميزانية المقترحة تتضمّن مبالغ كبيرة لنفقات لا تتجدّد في الميزانية الحالية. وستطلب كلٌّ من أستراليا ونيوزيلندا وكندا إجراء تخفيضات أكبر بكثير مقارنة بتلك التي أوصت بها اللجنة الاستشارية. إنّما لن يغيب عن بالها الحرص على تحسين سير أعمال المنظمة ودعم تنفيذ التدابير التي نظرت فيها الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين.

٩١ - **السيد دوب** (بوتسوانا): قال متحدثا باسم مجموعة الدول الأفريقية إنها توافق بشكل تام على ما جاء في إعلان مجموعة الـ ٧٧ والصين. ولاحظت بارتياح أن الأمين العام بذل مجهوداته لمواءمة الميزانية البرنامجية المقترحة مع الأولويات الواردة في الخطة المتوسطة الأجل والإعلان بشأن الألفية والنصوص الصادرة عن المؤتمرات الرئيسية التي انعقدت مؤخرا. وفي إشارة إلى أن الأمين العام قدم ميزانية برنامجية مقترحة أكثر إيجازا وذات توجه استراتيجي بدرجة أكبر، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٧/٣٠٠، وقال إن مجموعة الدول الأفريقية تشير إلى أن عرض الميزانية بشكل مقتضب أكثر من اللازم، قد يؤدي إلى حرمان الدول الأعضاء من المعلومات المفصلة التي تحتاجها لاتخاذ قراراتها.

٩٢ - وقال إنه يجب أن تتاح للأمين العام الوسائل الضرورية لكي يقوم بالمهام الموكلة إليه، لكن يجب تبرير النفقات المتوقعة. ويجب استخدام الموارد لبلوغ الغايات التي رُصدت من أجلها وبصورة تتسم بالمسؤولة. ويجب أن يُؤخذ في الاعتبار أثناء توزيع الموارد بين أبواب الميزانية الأولويات التي حددتها الدول الأعضاء. وتشدد مجموعة الدول الأفريقية في هذا الشأن على الأهمية الخاصة التي توليها لأنشطة المنظمة في مجالي التنمية وحفظ السلام.

٩٣ - وأشار إلى أن مجموعة الدول الأفريقية تذكِّر بالمصاعب التي حدثت أثناء تقديم بعض الخدمات الأساسية للدول الأعضاء، وذلك بفعل ما قررته الجمعية العامة في قرارها ٥٦/٢٥٣. ويجب تحقيق وفورات بطبيعة الحال، لكن دون المساس بسير شؤون الهيئات الحكومية الدولية. وتأمل المجموعة في أن تمكِّن الاعتمادات التي ستتم الموافقة عليها من القيام بالمهام ذات الأولوية المحددة في الميزانية البرنامجية المقترحة قيد النظر.

٩٤ - وقال إن هذا المشروع ليس سوى ثاني مشروع يتم إعداده وفقا لنهج الميزنة القائمة على النتائج. ولذا فإنه من السابق لأوانه دون شك انتظار تحقق نتائج ملموسة، غير أن المؤشرات التي ستظهر لا محالة كفيلة بتبيان إن كانت الوجهة هي الوجهة الصحيحة. ويتعين على مديري البرامج اتخاذ المبادرة لتسريع عملية وضع المفاهيم والتقنيات المستخدمة في هذا النهج. ويجب الحرص على استخدام مفهوم ''العوامل الخارجية'' بدراية، وهو ما لا يجب أن يكون عذرا لتبرير إخفاقات يمكن تحاشيها. ولا بد من عمل الكثير لتحسين النهج، ولكن هذه المهمة ستكون ميسّرة بفضل الاستثمارات المنفقة في مجالي المعلوماتية وتدريب الموظفين.

٩٥ - واستطرد قائلا إنه يتعين على مديري البرامج إبقاء النواتج التي تدخل في نطاق اختصاصهم قيد الدراسة الدائمة، وذلك بهدف تحديد تلك التي جرى تجاوزها أو ذات المنفعة الحدية والتي يمكن إلغاؤها، وفقا للمادة ٥-٦ من القواعد والأنظمة التي تنظم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم. وقد اقترحوا إلغاء ٩١٢ ناتجا. وصحيح أن المادة ٥-٦ المشار إليها أعلاه أساسية لترشيد أعمال مديري البرامج وتؤيد إعادة تركيز

الموارد على المهام ذات الأولوية؛ لكن يجب مراعاة الطريقة المعتمدة للنظر في النواتج المراد إلغاؤها، مع أخذ المعايير الواردة في القاعدة ١٠٥-٦ بعين الاعتبار وبمشاركة الهيئات الحكومية الدولية المختصة.

٩٦ - وقال إن مجموعة الدول الأفريقية أخذت علما بمقترحات الأمين العام بشأن النفقات، وبالملاحظات والاستنتاجات والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الاستشارية. وتولي أهمية كبرى للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي للمنظمة وترى، شأنها شأن مجموعة الـ ٧٧، بأن الميزانية التي ستُعتمد ينبغي أن ترصد الموارد الكافية لتمويل الأنشطة المرتبطة بالتعاون الدولي والإقليمي الموجه لخدمة التنمية وحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية، فضلا عن حفظ السلام، وذلك بالنظر إلى علاقاته بالتنمية المستدامة. وفي هذا الشأن، ينبغي تعزيز قدرة المنظمة في مجال متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمرات الهامة المخصصة للقضايا الاجتماعية والاقتصادية. وتلاحظ المجموعة بارتياح أن الجمعية العامة قد أقرت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ووافقت على النفقات المتوقعة التي قدمها الأمين العام لهذه المبادرة الجديدة، مع الحرص في الآن ذاته على تزويد مكتب المستشار الخاص لأفريقيا بالوسائل اللازمة.

٩٧ - وأوضح أن المجموعة تلاحظ أن معدلات الوظائف الشاغرة ما زالت مرتفعة في بعض مراكز العمل، خاصة في أفريقيا. وهكذا فإن معدلها في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، لا سيما بالنسبة للفئة الفنية، ما زال مرتفعا، وهو ما يضر بتنفيذ البرامج المعتمدة. ويجب على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تيسير أعمال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على الصعيد الإقليمي، وثمة ما يستدعي التعجيل بتعيين موظفين. ولا ينبغي أن تُترك وظائف شاغرة عن قصد من باب الحرص على التوفير. وتلاحظ المجموعة أن المراسلات الإلكترونية المتبادلة بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومراكزها الإنمائية دون الإقليمية الخمسة تحسنت وتدعو إلى مواصلة بذل تلك الجهود لكي يتسنى الربط بين اللجنة ومراكز عمل أخرى.

٩٨ - وقال إن المجموعة ترحب بالتدابير التي اتخذها الأمين العام لزيادة نصيب الميزانية العادية في تمويل مكتب الأمم المتحدة في نيروبي تدريجيا، وذلك وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٩٢، وتشدد على ضرورة معاملة جميع مراكز العمل التابعة للمنظمة على قدم المساواة. وفي هذا الشأن، تنتظر باهتمام المقترحات التي سيتقدم بها الأمين العام بخصوص تحديث تجهيزات مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وهي مقترحات ستنظر فيها اللجنة عندما تنتهي اللجنة الاستشارية من بحثها.

٩٩ - **السيد بالاريسو** (بيرو): تحدث باسم مجموعة ريو (الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبنما، وبوليفيا، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وشيلي، وغواتيمالا، وغيانا، وفنزويلا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهندوراس). وقال إن مجموعة ريو توافق على ما جاء في إعلان مجموعة الـ ٧٧ والصين. ولاحظت بارتياح التحسينات التي طرأت على طريقة تقديم الميزانية البرنامجية المقترحة، ووافقت على ضرورة الاهتمام ليس فحسب بالوسائل الواجب استخدامها، بل أيضا بالنتائج المحققة، وذلك بالنظر إلى الأولويات التي حددتها الدول الأعضاء. وقال إن الميزنة القائمة على النتائج ينبغي أن تفضي بالتحديد إلى معرفة آثار البرامج في البلدان والمناطق، وبالنسبة للسكان والمجتمعات المحلية والمنظمات والأفراد. ومن المهم أن تحسِّن الدول الأعضاء طرائق التنفيذ التي تعتمدها وذلك استنادا على التجربة المكتسبة وأن تحرص على أن يتابع مديرو البرامج التقدم المحرز عن كثب وأن يحققوا النتائج المتوخاة.

١٠٠- وفي معرض التذكير بالفقرة ٤ من القرار ٥٧/٣٠٠، قال المتحدث إن مجموعة ريو ستعمل خلال فترة السنتين المقبلة على وضع ميزانية متوازنة تستجيب لتوقعات الدول الأعضاء. ولاحظ بارتياح الجهود التي بذلها الأمين العام من أجل زيادة فعالية المنظمة وتحديثها. وقال إنه يولي أهمية قصوى للعمل على إحراز التقدم في مجالات منها الإعلام، وتدريب الموظفين وإسناد المسؤوليات إليهم، وتفويض السلطات، وتبسيط الإجراءات الإدارية.

١٠١- وأوضح أن مجالات النشاط التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لمجموعة ريو خلال فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ هي: نزع السلاح؛ ومحكمة العدل الدولية؛ والشؤون السياسية، وخاصة المساعدة الانتخابية والبعثات السياسية الخاصة المتعلقة بالسلم والأمن؛ والشؤون القانونية، وخاصة سير عمل لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي؛ والشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة تعزيز المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، ووضع اتفاقية دولية عامة ترمي إلى حماية وصون حقوق المعوقين وكرامتهم والدفاع عنها، والدعم الواجب تقديمه لمتابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية وكذلك الإعلان بشأن الألفية؛ وحقوق الإنسان؛ والبيئة، ولا سيما تمويل دورات مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وفي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ؛ والتجارة والتنمية؛ والمساعدة الإنسانية؛ والإعلام. وقال إن مجوعة ريو تذكِّر بأن دراسة الميزانية البرنامجية المقترحة مسؤولية جماعية تقع على كاهل جميع الدول الأعضاء وتأمل في أن تكون الميزانية المُعتمدة على مستوى المهام المحددة.

١٠٢- **السيد شبكشي** (المملكة العربية السعودية): قال إن المملكة تؤيد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، الذي يولي اهتماما كبيرا للمشاغل الاستراتيجية، مع كونه أكثر إيجازا من المشاريع السابقة، ويعكس الأولويات التي حددتها الجمعية العامة، بصيغتها الواردة في الخطة المتوسطة الأجل. وقال إن الوفد السعودي يشيد بالجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام لإصلاح المنظمة بحيث تتمكن من الاضطلاع بمسؤولياتها وتحقيق أهدافها المنصوص عليها في الإعلان بشأن الألفية.

١٠٣- وأضاف قائلا إن الوفد السعودي يلاحظ بارتياح أن الميزانية البرنامجية المقترحة، التي أُعدت وفقا لمبادئ الميزنة القائمة على النتائج، يبين الأهداف المنشودة والإنجازات المتوقعة، ومؤشرات الإنجاز، وسبل تقييم النتائج، لأن ذلك سيساعد مديري البرامج على التركيز على تحقيق النتائج، بدلا من الاقتصار على تقديم المنتجات والخدمات.

١٠٤- وأردف قائلا إن الوفد السعودي يؤيد استخدام نظام المتابعة المتكامل ومجموعة المؤشرات. وأضاف أن من المهم في الواقع أن يتمكن مديرو البرامج من الإطلاع على المعلومات ذات الصلة بالميزانية، ومن تسجيل البيانات التي تسمح بقياس النتائج المحققة خلال فترة السنتين ومقارنتها بمؤشرات الإنجاز. وقال إن تتبع الفجوات في الإنجاز بالمقارنة بالأهداف المحددة وسيلة لتحسين التخطيط الإداري وتفادي تكرار نفس الأخطاء. وقال إن من المهم أيضا أن توفر الأمانة للدول الأعضاء في الموعد المقرر بيانات دقيقة، لكي تتمكن هذه الدول من اتخاذ القرارات المناسبة.

١٠٥- وأعرب عن تأييد الوفد السعودي لبرامج تنمية الموارد البشرية التي تهدف إلى تنمية مهارات الإشراف والمهارات الفنية، وكذلك برامج نقل الموظفين من الأمانة إلى منظمات دولية أخرى، وتنقلهم داخل منظومة الأمم المتحدة. ومن الضروري عقد دورات تدريبية لتسهيل تنظيم المسارات الوظيفية. وأشار إلى ضرورة تدريب مديري البرامج على تقنيات الميزنة القائمة على النتائج.

١٠٦- وقال إن اللجنة الاستشارية تلاحظ عدم وجود آلية فعالة تسمح بمتابعة وقياس النتائج وآثار برامج المنظمة وأنشطتها، كما لاحظت من ناحية أخرى أن الصلة المالية

الضرورية مع البرامج والأنشطة مفقودة. وأعرب عن قلقه إزاء هذا النقص وضرورة معالجته.

١٠٧- وأشار إلى أنه استجابة لاقتراح تقدم به ممثل المملكة العربية السعودية، عند استئناف الدورة السابعة والخمسين، قررت اللجنة الاستشارية أن يتم استبدال أجهزة الحاسوب الفردية كل أربع سنوات بدلا من كل ثلاث سنوات. وأضاف المتكلم إن الوفد السعودي يؤيد هذه التوصية، التي يترتب عليها توفير مبلغ ٢,٣ مليون دولار خلال فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

١٠٨- وقال إن الوفد السعودي يرحب بإضافة فصل جديد هو الفصل الحادي عشر المكرس للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وقال إن اللجنة تعرب عن ارتياحها لاستخدام نظام غالليليو الجديد لجرد معدات البعثات، وهو نظام يشتمل على عناصر من النظام القديم إلى جانب إضافة أدوات جديدة لإدارة البيانات وتحليلها، وإعداد التقارير.

١٠٩- واسترسل قائلا إن تحسين إدارة الموارد البشرية لا يمكن تحقيقه دون إيضاح صلاحيات مديري البرامج، وإقامة نظام مراقبة فعال قبل الشروع في تفويض السلطات. وقال إن على مكتب إدارة الموارد البشرية مضاعفة جهوده لإعطاء الأولوية في التعيين لمواطني البلدان غير الممثلة أو الممثلة تمثيلا غير كاف، استنادا إلى مبدأ التمثيل الجغرافي العادل، وخاصة فيما يتعلق بالبلدان النامية. وقال إن بلاده تأمل في أن يصل عدد الموظفين من المملكة العربية السعودية قريبا إلى مستوى يتماشى مع حصتها.

١١٠- واختتم بالتوصية بزيادة عمليات الشراء التي تقوم بها المنظمة من البلدان النامية، مع السعي لتحقيق تناسب أمثل بين النوعية والسعر، حيث أن هذه البلدان، وخاصة المملكة العربية السعودية، تقدم منتجات ذات نوعية عالية.

١١١- **السيد نيغروبونتي** (الولايات المتحدة): قال إن بلاده، التي تؤيد مواصلة إصلاح المنظمة، تعتبر من ضمن أولوياتها الرئيسية خلال الدورة الحالية تطبيق القرار ٣٠٠/٥٧ بالكامل. وأضاف أن الأداة التي وفرتها أحداث إجراءات الإصلاح ينبغي مع ذلك أن تعزز باعتماد ميزانية مخففة، تركز على الأولويات المتفق عليها وتتيح مجالا أقل للازدواجية. وقال إن المنظمة إذا اكتسبت مزيدا من المرونة فإنها ستتمكن من تحسين قدرتها على مواجهة الظروف الجديدة ولعب دور استراتيجي، وبالتالي تصبح أقدر على الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء.

١١٢- وأضاف قائلا إن الولايات المتحدة ترحب بتدابير الإصلاح المتخذة حتى الآن لتنفيذ مبادرات الأمين العام، وستستمر في متابعة المجالات التي تتطلب مزيدا من الجهود. وأشار إلى قطب الإعلام الذي أُنشئ في بروكسل بالتعاون بين الاتحاد الأوروبي وإدارة شؤون الإعلام، فأعرب عن أمله في أن تعامل البلدان الأخرى التي توجد بها مراكز إعلام تابعة للأمم المتحدة هذا الجانب الهام من عملية الإصلاح بنفس روح التعاون.

١١٣- واسترسل قائلا إنه نظرا لتباين أولويات المنظمة في بعض الأحيان، فلا بد من ترشيد أساليب الإدارة وجعلها شفافة وأن تكون آلية إعادة توزيع الموارد أكثر مرونة. وبهذا الخصوص قال إن اللجنة الاستشارية قدمت اقتراحا مدروسا يقضي بمنح الأمين العام سلطة إدارة ملاك الموظفين بطريقة شاملة، مما يسمح له بنقل الموارد إلى الأماكن التي تدعو فيها الحاجة إليها.

١١٤- ومضى قائلا إن الحاجة تدعو من ناحية أخرى إلى إصلاح عملية الميزنة الحالية، التي لا تُرضي كثيرا من الدول الأعضاء والموظفين، رغم ما تستهلكه من وقت وموارد. وقال إن الدول الأعضاء، بفضل اقتراحات الأمين العام ووحدة التفتيش المشتركة، أمامها التوصيات التقنية اللازمة لاتخاذ قرار بهذا الشأن. وأشاد المتكلم من ناحية أخرى باللجنة الاستشارية لتحليلها العميق للاقتراحات المتعلقة بالميزانية، وللشكل الجديد لتقريرها.

١١٥- وقال إن ميزانية المنظمة ظلت ثابتة خلال التسعينات من القرن الماضي لسبب يعود جزئيا إلى أسعار الصرف المناسبة، وإلى قوة الدولار، مما أعطى مديري البرامج درجة من الحرية في القيام بأنشطة جديدة دون تجاوز حدود الميزانية، بل ودون إنفاق كل مخصصاتهم. وأضاف أن الدولار انخفضت قيمته منذ ذلك الحين، كما فُرضت على المنظمة مهام جديدة عاجلة مثل مكافحة الإرهاب وتعزيز الأمن. وبالتالي فلا بد من قبول زيادات في المخصصات في مجالات معينة للتصدي لهذه الأولويات القصوى. وقال إن الولايات المتحدة تلاحظ بارتياح أن هذا التطور يصاحبه تغير في مواقف الدول الأعضاء لصالح نظام الميزنة القائمة على النتائج وتحديد الأولويات، سعيا من هذه الدول لتحسين الإدارة. وقال إنه يتعين على اللجنة الخامسة اعتماد ميزانية برنامجية مقترحة تأخذ الضرورات الطارئة بعين الاعتبار. وقال إن ذلك يتطلب تعاون الدول الأعضاء والأمانة العامة لتحقيق مصلحة الجميع.

١١٦- وأردف قائلا إن الولايات المتحدة ستستمر في السعي جاهدة لكي يقوم مديرو البرامج بإحصاء الأنشطة التي تجاوزتها الأحداث أو الأنشطة غير المجدية، إذ أن التطبيق المنتظم للقواعد السارية المفعول، وخاصة المادة ٥-٦ من الأنظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم، من شأنه أن يعطي المنظمة المرونة المالية التي تحتاج إليها لإنجاز هذه المهام ذات الأولوية. وقال إن الميزانية البرنامجية المقترحة المقدمة تنطوي على تحسن في هذا المجال، غير أنه تحسن غير كاف، حيث لن يُلغى سوى ٩١٢ منتجا من أصل ٤٠ ٠٠٠. وقال إن لجنة البرنامج والتنسيق طلبت من بعض مديري البرامج تقديم قائمة جديدة لمنتجات مقرر إلغاؤها. وقال إن اللجنة الخامسة بدورها ينبغي أن تفحص أبواب الميزانية المكرسة للبيئة وحقوق الإنسان والإعلام، والتي لم توافق عليها لجنة البرنامج والتنسيق.

١١٧- وقال إن دور الدول الأعضاء يتمثل في تحليل الميزانية، مع أخذ آراء مديري البرامج بعين الاعتبار، وتقديم مقترحاتهم الخاصة. وقال إن لدى الولايات المتحدة عدة اقتراحات تود تقديمها من أجل تحسين ترتيب الأنشطة حسب الأولوية، وهي كما يلي: تخفيض عدد الاجتماعات المقررة (٤٨٤ ١٥ في فترة سنتين) بنسبة ٥ في المائة في مرحلة أولى، مما يوفر ٤,٣ مليون دولار؛ وإلغاء الوظائف الشاغرة منذ أكثر من سنتين، مما يسمح بتوفير عدة ملايين من الدولارات؛ وإغلاق مركز الأمم المتحدة للإعلام في واشنطن، مما يسمح بتوفير مليون دولار؛ وترشيد المهام الإدارية المزدوجة، التي حددها مراجعو حسابات الأمم المتحدة، مما يسمح بتوفير ما يناهز ٤ ملايين دولار؛ وأخيرا فإن إلغاء الإدارة البريدية سيوفر حوالي ١,٥ مليون دولار.

١١٨- وأشار المتكلم إلى أن الأمم المتحدة ستكرس أكثر من ١٩٢ مليون دولار لقطاع المعلوماتية خلال فترة الميزانية، باعتبار الزيادة البالغة ٣٠ مليون دولار المطلوبة للإنفاق في هذا المجال. وقال إن بلاده تؤيد هذا النوع من الإنفاق المثمر بصفة عامة، غير أنه لاحظ أن عدد موظفي الدعم لا يزال كبيرا على الرغم من هذه الاستثمارات، وخاصة في اللجان الإقليمية.

١١٩- وأشار المتكلم إلى أن الولايات المتحدة يهمها أن تكون الإدارة المالية صارمة، خاصة وأنها تتحمل قسطا كبيرا من الميزانية. وقال إن الميزانية ينبغي إعدادها على أساس نمو اسمي صفري. واختتم بقوله إن الولايات المتحدة على قناعة من أن أدوات الإدارة القائمة على النتائج، وتحديد الأولويات، والسعي لتحقيق الفعالية، إذا تمت الاستفادة منها إلى أقصى حد، فإن الدول الأعضاء سوف تتمكن من اعتماد ميزانية مستقرة تسمح بتمويل الأنشطة ذات الأولوية للمنظمة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.